

تقرير الاستقرار المالي

مارس 2024

النظام المالي

يستمر في أداء دوره الرئيسي في الوساطة المالية من خلال:



نمو الاقتصاد المحلي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (يوليو 2023 حتى مارس 2024)

رغم التحديات الاقتصادية العالمية
والتوترات الجيوسياسية



2.4%

أصول القطاع المصرفي تمثل:



تطور بنود المركز المالي للقطاع المصرفي

مارس 2024

البنك المركزي المصري
لجنة بازل

تجاوز النسب الرقابية المحددة من:



مؤشرات سلامة مالية جيدة

تعزيز الوساطة المالية بالعملة الأجنبية

ارتفاع رصيد صافي الاحتياطيات الدولية

توفير تمويل للتجارة الخارجية

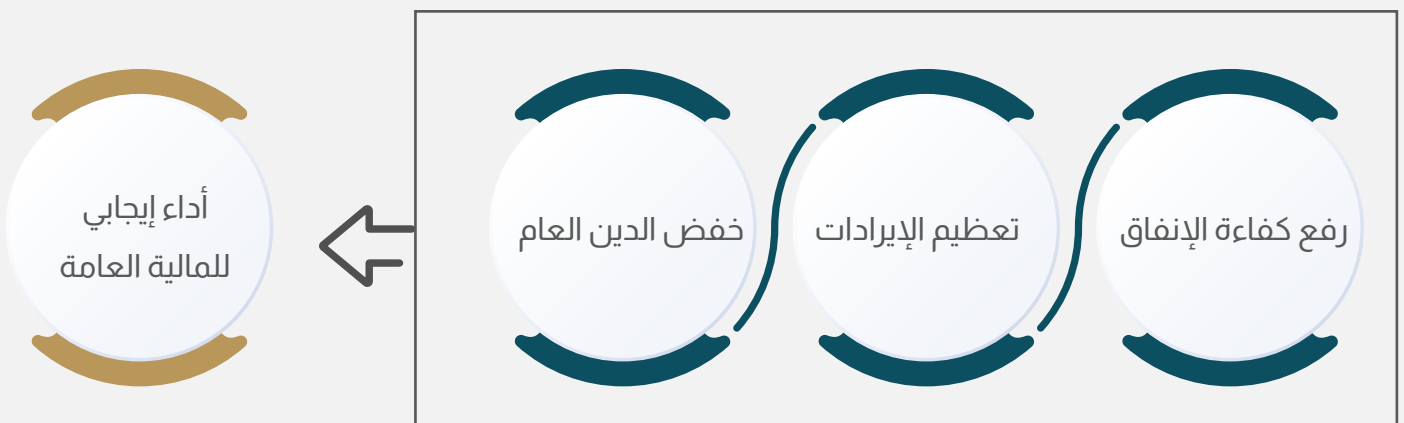
تحسن نسبة السيولة بالعملة الأجنبية

تنسيق متكامل بين



لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي

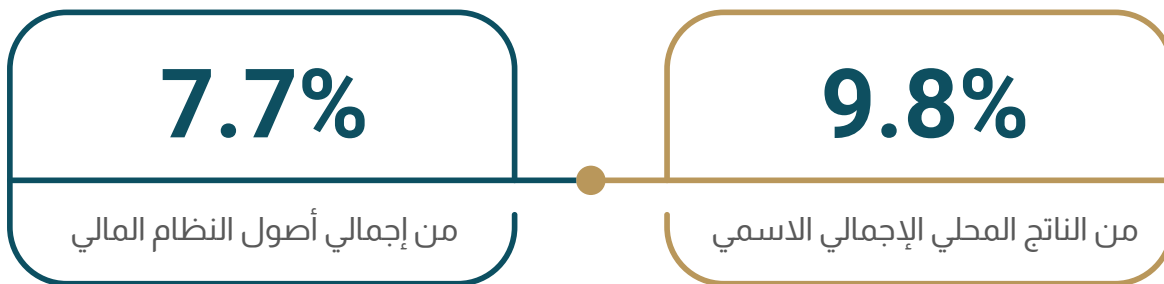
إجراءات الضبط المالي



ساهمت في:

انخفاض احتمالية تكون المخاطر النظامية الخاصة باضطرابات أداء المالية العامة

أصول القطاع المالي غير المصرفي تمثل:



ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي

مدفوعا بتحسن
ملحوظ في:
مؤشر أداء القطاع المصرفي
مؤشر أداء الأسواق المالية

0.44

مارس 2024

0.34

مارس 2023

صلابة النظام المالي في ظل افتراض ظروف اقتصادية
ومالية وبيئية وجيوسياسية معاكسة

أظهرت اختبارات
الضغوط المختلفة:



من أولويات البنك المركزي المصري لتعزيز الاستقرار المالي

حماية حقوق العملاء

دعم الشمول المالي

بناء وتطوير البنية التحتية

47.4

مليون مواطن مشمول

ماليًا في مارس 2024

المالية لنظم وخدمات

الدفع الرقمية